

**DRAFT CODE OF CONDUCT FOR ADJUDICATORS IN INVESTOR-STATE  
DISPUTE SETTLEMENT – TRANSLATIONS**

**TABLE OF CONTENTS**

1. [ARABIC](#)
2. [CHINESE](#)
3. [FRENCH](#)
4. [RUSSIAN](#)
5. [SPANISH](#)

Distr.: Limited  
9 November 2020  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام  
تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول)  
الدورة الأربعون

فيينا، عبر الإنترت، 8-12 شباط/فبراير 2021

## الإصلاحات الممكنة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

### مشروع مدونة قواعد السلوك

مذكرة من الأمانة

### المحتويات

#### الصفحة

2	.....	أولاً - مقدمة
3	.....	ثانياً - نص مشروع مدونة قواعد السلوك



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولاً - مقدمة

- 1- تتضمن هذه الوثيقة مشروع مدونة لقواعد سلوك المحكم إليهم، مع تعليقات على المواد المقترحة. وقد اشتركت أمانتا المركز الدولي لتسوية المنازعات والاستثمار والأونسيتار في إعداد هذه الوثيقة. ويمكن الاطلاع على كامل التعليقات على نص مشروع مدونة قواعد السلوك على الموقع التالي: <https://uncitral.un.org/en/codeofconduct>
- 2- وتجر الإشارة، على سبيل التذكرة، إلى أن المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار قد نظر في مسألة وضع مدونة لقواعد سلوك المحكم إليهم في سياق مقتراحه الأخيرة بشأن إدخال تعديلات على قواعده. وقد تركت مسألة وضع مدونة لقواعد السلوك مفتوحة لكي يتبنى الاستمرار في مناقشتها في سياق الجهود المشتركة بين الأونسيتار والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار في هذا المجال، كما توضح هذه الوثيقة.
- 3- وعلى سبيل التذكرة فيما يتعلق بالأونسيتار، انقق الفريق العامل على أن يقوم بمناقشة حلول متعددة وممكنة لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وبلورة تلك الحلول وتطويرها بشكل متزامن (الوثيقة A/CN.9/970، الفقرة 81). وبناء على ذلك، قرر الاضطلاع بأعمال تحضيرية بشأن عدد من المواضيع، بما فيها إعداد مدونة لقواعد السلوك بالاشتراك مع المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار. وسيشمل هذا العمل إعمال مدونة لقواعد السلوك كجزء من النظام الحالي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وكذلك في سياق آلية دائمة متعددة الأطراف محتملة لتسوية هذا النوع من المنازعات (A/CN.9/970، الفقرة 84).
- 4- وقد نظر الفريق العامل في هذه المسألة في دورته الثامنة والثلاثين، المعقودة في تشرين الأول / أكتوبر 2019، استناداً إلى وثيقة أعدت بالاشتراك مع المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار (A/CN.9/WGIII/WP.167). وأعرب عن تأييد عام لوضع مدونة لقواعد السلوك تحدد الجوانب التي تتطبق عادة على أعضاء هيئات التحكيم في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وتحدد أيضاً العناصر التي تميز بين الأعضاء المعينين للنظر في قضايا مخصصة والأعضاء الدائمين (\*A/CN.9/1004)، الفقرتان 51 و68). وقدمت حكومات مقتراحات للإصلاح استعداداً للمداولات بشأن وضع خيارات الإصلاح، ويتضمن الكثير من تلك المقتراحات تعليقات على مدونة قواعد السلوك.
- 5- وتسعى المدونة المقترحة إلى أن تجسد مداولات الفريق العامل حتى الآن (\*A/CN.9/1004)، الفقرات 51-78)، وينبغي للمدونة أن تكون ملزمة وأن تتضمن قواعد محددة وليس مبادئ توجيهية (\*A/CN.9/1004)، الفقرتان 52 و68)، وأن تنص على مبادئ واجبة التطبيق وأحكام تقضيلية تتيح المرونة من أجل التحوط للظروف غير المتوقعة (\*A/CN.9/1004)، الفقرتان 56 و68).
- 6- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمدونة، وفقاً لما طلبه الفريق العامل، أن تتضمن معايير تطبق على المحكمين والقضاة وغيرهم من أنواع المحكم إليهم (A/CN.9/1004)، الفقرتان 55 و68). ولهذا الغرض، يُستخدم في المدونة مصطلح "المحكم إليهم" الشامل لضمان تطبيقه على جميع الذين يفصلون في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، بغض النظر عمّا إذا كانوا محكمين أو أعضاء في لجان إلغاء أو أعضاء في آلية استئناف أو قضاة في آلية دائمة ثانية أو متعددة الأطراف (محكمة دائمة).
- 7- وقد أعدت المدونة استناداً إلى استعراض مقارن للمعايير الموجودة في مدونات قواعد السلوك المعنية بمعاهدات الاستثمار، وقواعد التحكيم المنطبقة على نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ومدونات قواعد سلوك المحاكم الدولية. كما أنها تستند إلى تحليلات أجرتها أمانتا المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار والأونسيتار، على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.9/WG.III/WP.167 (انظر أيضاً الوثيقة (A/CN.9/WG.III/WP.151).

-8 وتنص مدونة قواعد السلوك هذه قسماً استهلاكيًّا يحدد المصطلحات ذات الصلة (المادة 1) وتتناول مسألة نطاق انطباق المدونة (المادة 2). وتقدم المادة 3 لمحة عامة عن التزامات المحكم إليهم. وستطبق أحكام المدونة على جميع أنواع المحكم إليهم. وقد أدرجت الاستثناءات في التعليق. وعلاوة على ذلك، قد يلزم، مع تقدم العمل بشأن الإصلاحات الممكنة، زيادة تكيف المدونة لتشمل اختيار المحكم إليهم وتعيينهم. وتتناول المواد من 4 إلى 9 من المدونة على نحو أكثر تفصيلاً للمبادئ والمتطلبات الواردة في المادة 3. وتنصي المدونة من كل محكم إليه أن يكون مستقلًا ومحايداً وأن يتتجنب تضارب المصالح. كما أنها تتضمن أحكاماً بشأن تكرار التعيين، والاضطلاع بأدوار متعددة (ازدواجية المهام) والتحيز المسبق في الرأي، وتنصي إفصاحاً شاملاً. وتنصي المدونة من جميع المحكم إليهم تطبيق أعلى معايير النزاهة وتوخي العناية، بما في ذلك الإنصاف والكفاءة المهنية والكياسة وكفاءة العمل. وتنظم المادة 9 واجب السرية. وتتطبق المادتان 10 و11 بشأن المقابلات والأتعاب على الحالات التي تعين فيها الأطراف المحكم إليهم، وتُشدد أتعابهم عن طريق مبالغ تدفعها الأطراف مقدماً، إما مباشرة أو من خلال مؤسسة تحكيمية. وتتناول المادة 12 إنفاذ الالتزامات الواردة في المدونة. وقد يلزم مواصلة النظر في التدابير الواردة في هذه المادة في حالة اعتماد خيارات إنفاذ بديلة أو إضافية، أو إذا أُسندت مسؤولية إنفاذ المدونة إلى مركز استشاري أو إلى هيئة أخرى، أو إذا تقرر إنشاء محكمة دائمة تملك اختصاص إنفاذها.

## **ثانياً - نص مشروع مدونة قواعد السلوك**

-9 ينص مشروع مدونة قواعد سلوك المحكم إليهم في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول على ما يلي:

### **المادة 1 - التعريف**

لأغراض هذه المدونة:

-1 يقصد بمصطلح "المحكم إليهم" المحکمون وأعضاء لجان إلغاء أو استئناف دولية مخصصة، والقضاة في آلية دائمة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول؛

-2 يقصد بمصطلح "المساعدون" الأشخاص الذين يعملون تحت إشراف ورقابة المحكم إليهم، الذين يساعدونهم في مهام خاصة بالقضية، بما في ذلك مهام البحث واستعراض المستندات والصوغ وغيرها من المهام ذات الصلة حسبما يُتفق عليه في الإجراءات التحكيمية؛

-3 يقصد بمصطلح "المرشحون" الأشخاص الذين تم اقتراحهم أو الاتصال بهم لاختيارهم وتعيينهم المحتمل كمحكم إليهم ولكنهم لم يثبتوا بعد في هذا الدور؛

-4 يقصد بمصطلح "نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول" آلية لتسوية أي منازعة بين أي مستثمر أجنبي وأي دولة أو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية، أو أي شعبة فرعية أو وكالة تابعة لدولة ما أو وكالة تابعة لمنظمة تكامل اقتصادي إقليمية، سواء كانت المنازعة ناشئة في إطار معاهدة استثمار أو قانون محلي أو اتفاق بين أطراف المنازعة.

### **المادة 2 - نطاق انطباق المدونة**

-1 تطبق هذه المدونة على جميع الأشخاص الذين يعملون كمحكم إليهم في إجراءات نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ويتحذز المحكم إليهم التدابير المناسبة لكفالة أن يكون مساعدوه على علم بالأحكام ذات الصلة من هذه المدونة والامتثال لها.

-2 يجب على المرشحين الامتثال للأحكام ذات الصلة من هذه المدونة حالما يجري الاتصال بهم بشأن تعينهم المحتمل.

### المادة 3 - الواجبات والمسؤوليات

يكون المحكم إليهم، في جميع الأوقات:

- (أ) مستقلين ومحايدين، ويتجنبون أي تضارب مصالح مباشر أو غير مباشر أو سلوك غير لائق أو تحيز فعلي أو ظاهري؛
- (ب) متخلين بأعلى درجات النزاهة والإنصاف والكفاءة المهنية؛
- (ج) مستعدين للعمل مع توخي العناية والكياسة والكفاءة فيه؛
- (د) ممتثلين لأي التزامات بشأن السرية وعدم الإفصاح.

### المادة 4 - الاستقلالية والحياد

-1 يتحلى المحكم إليهم في جميع الأوقات بالاستقلالية والحياد.

-2 على المحكم إليهم، على وجه الخصوص:

- (أ) عدم التأثر بمصلحة ذاتية، أو ضغط خارجي، أو اعتبارات سياسية، أو مطالبات شعبية، أو الولاء لطرف ما في الإجراءات، أو الخوف من النقد؛
- (ب) عدم السماح لأي علاقات مالية أو تجارية أو مهنية أو عائلية أو اجتماعية سابقة أو حالية بالتأثير على سلوكهم أو حكمهم؛
- (ج) عدم التصرف على نحو يعطي الانطباع بأن يوسع آخرين التأثير على سلوكهم أو حكمهم؛
- (د) عدم استخدام مناصبهم لتعزيز أي مصالح شخصية أو خاصة؛
- (هـ) عدم قبول، بشكل مباشر أو غير مباشر، تحمل التزامات أو الحصول على مزية تؤثر، أو قد تبدو أنها تؤثر، على أدائهم لواجباتهم.

### المادة 5 - تضارب المصالح: التزامات الإفصاح

-1 على المرشحين والمحكم إليهم أن يتقادوا أي تضارب مصالح مباشر أو غير مباشر. وعليهم أن يفصحوا عن أي مصلحة أو علاقة أو مسألة يمكن اعتبارها على نحو معقول ذات تأثير على استقلالهم أو حيادهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، على المرشحين والمحكم إليهم أن يبذلوا كل الجهد المعقول لتبيّن تلك المصالح والعلاقات والمسائل.

-2 يشمل الإفصاح عملاً بالفقرة (1) ما يلي:

- (أ) أي علاقات مهنية وتجارية وعلاقات مهمة، أقيمت خلال السنوات [الخمس] الماضية مع:
  - ‘1’ الأطراف [وأي شركات فرعية أو شركات أم أو وكالات ذات صلة بالأطراف]؛
  - ‘2’ محامي الأطراف؛
  - ‘3’ أي محكم إليهم أو خبراء في الإجراءات حاليين أو سابقين؛

- ‘أي طرف ثالث له مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة في نتيجة الإجراءات’؛
- (ب) أي مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة فيما يلي:
- ‘1’ الإجراءات أو نتائجها؛
- ‘2’ أي إجراء إداري أو إجراء محكمة محلية أو إجراء آخر لهيئة أو لجنة ينطوي على مسائل قد يبيت فيها في إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول؛
- (ج) جميع قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول [وغيرها من قضايا التحكيم [الدولي]] التي يكون المرشح أو المحكم إليه قد شارك فيها أو يشارك فيها حاليا بوصفه محام أو محكم أو عضو في لجنة إلغاء أو خبير [أو موقف وسيط]؛
- (د) قائمة بجميع المنشورات التي أصدرها المحكم إليه أو المرشح [وخطاباتهما العامة ذات الصلة].
- 3 يقع على المحكم إليهم واجب دائم في الإفصاح الفوري عملاً بهذه المادة.
- 4 على المرشحين والمحكم إليهم، في الحالات التي يكون فيها واجب الإفصاح غير مؤكد، أن يختاروا الإفصاح. ولا يُطلب من المرشحين والمحكم إليهم الإفصاح عن مصالح أو علاقات أو مسائل ذات أثر عديم الأهمية على دورهم في الإجراءات.
- المادة 6 – الحدود المفروضة على الاضطلاع بأدوار متعددة**
- [يمتع المحكم إليهم عن الاضطلاع]/[يفصح المحكم إليهم عن اضطلاعهم] بدور محامين أو شهود خبراء أو قضاة أو وكلاء أو بأي دور آخر ذي صلة في نفس الوقت الذي يضطلعون فيه [في غضون X سنوات] بدور في مسائل تتعلق بنفس الأطراف، [بنفس الواقع] [و/أو] [بنفس المعاهدة].
- المادة 7 – النزاهة والإنصاف والكفاءة المهنية**
- 1 على المحكم إليهم أن يتحلوا بأعلى درجات النزاهة والإنصاف. وعليهم أن يكفلوا معاملة الأطراف على قدم المساواة وأن يمنحوا كل طرف فرصة معقولة لعرض قضيته.
- 2 يمتع المحكم إليهم عن إجراء اتصالات انفرادية مع طرف واحد بشأن الإجراءات.
- 3 على المحكم إليهم أن يعملا بكفاءة، وأن يجهزوا على نحو معقول للحفاظ على معارفهم ومهاراتهم وصفاتهم الازمة لأداء واجباتهم وتعزيزها. وعلى المرشحين ألا يقبلوا إلا التعيينات التي تقع ضمن نطاق اختصاصهم.
- 4 يمتع المحكم إليهم عن تقويض وظيفة اتخاذ القرارات المنوطة بهم لأي شخص آخر.
- المادة 8 – الاستعداد وتوكيل العناية والقياسة وكفاءة العمل**
- 1 على المحكم إليهم، قبل قبولهم لأى تعيين، أن يضمنوا استعدادهم للنظر في القضية وإصدار جميع القرارات ضمن المهل المحددة. وعلى المحكم إليهم، لدى اختيارهم، أن يكونوا مستعدين لأداء وظائفهم وأن يتولوا في أدائها العناية والسرعة طوال فترة الإجراءات التحكيمية. وعلى المحكم إليهم تكريس

الوقت والجهد اللازمين للإجراءات ورفض تحمل التزامات تتعارض مع وظائفهم. عليهم أن يسيّروا الإجراءات على نحو يقادى أي تأخير لا داعي له.

- 2 [يمتنع المحكם إليهم عن العمل في أكثر من [X] إجراءات معلقة من إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في نفس الوقت لكي يتمكنوا من إصدار قراراتهم ضمن المهل المحددة.]
- 3 يحترم المحكם إليهم المعاييد في ممارسة وظائفهم.
- 4 يتعامل المحكם إليهم فيما بينهم ومع الأطراف بكىاسة واحترام وبروح الزمالة، ويراعون المصالح العليا للأطراف.

#### **المادة 9 – السرية**

- 1 يمتنع المحكם إليهم عن:
- (أ) كشف أي معلومات غير عامة أو متحصل عليها من الإجراءات التحكيمية أو استخدامها إلا لأغراض تلك الإجراءات؛
- (ب) كشف أي معلومات من هذا القبيل أو استخدامها للحصول على ميزة شخصية أو ميزة الآخرين أو للتأثير سلبا على مصالح الآخرين؛
- (ج) كشف أي معلومات بشأن مداولات هيئة تحكيم معنية بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، أو أي رأي أعرب عنه محكם إليه خلال تلك المداولات.
- 2 لا يفصح المحكם إليهم عن أي قرار أو حكم أو قرار تحكيم للأطراف قبل تسليمه إليهم. ولا يعلنون عن أي قرار أو حكم أو قرار تحكيم إلى أن يصبح متاحاً لعامة الناس [ولا يجوز لهم التعليق على أي قرار أو حكم أو قرار تحكيم شاركوا في إصداره].

#### **المادة 10 – المقابلات السابقة للتعيين**

- 1 تقتصر أي مقابلة سابقة للتعيين على مناقشة مسألتي استعداد المحكם إليهم وعدم وجود تضارب مصالح. ولا يناقش المرشحون أي أمور تتعلق بالاختصاص القضائي أو بالمسائل الإجرائية أو الموضوعية التي يحتمل أن تنشأ أثناء الإجراءات.
- 2 [[إذا أجريت أي مقابلة سابقة للتعيين، يبلغ جميع الأطراف بتقاصيلها الكاملة عند تعيين المرشح.]]

#### **المادة 11 – الأتعاب والنفقات**

- 1 تختتم أي مناقشة تتعلق بالأتعاب فور تشكيل هيئة الاحكام، وعند الإمكان، تبلغ الأطراف بها عن طريق الهيئة التي تتولى إدارة الإجراءات التحكيمية.
- 2 يحتفظ المحكם إليهم بسجل دقيق وموثق لوقت المخصص للإجراءات ونفقاتهم وكذلك لوقت ونفقات مساعديهم.

#### **المادة 12 – إنفاذ مدونة قواعد السلوك**

- 1 يقع على كل محكם إليه ومرشح واجب الالتزام للأحكام المنطبقة من هذه المدونة.

-2      يستمر انطباق إجراءات إسقاط الأهلية والتحية الواردة في القواعد المنطبقة.

-3      [خيارات أخرى استناداً إلى سبل إنفاذ المدونة].



## 大 会

Distr.: Limited  
9 November 2020  
Chinese  
Original: English

联合国国际贸易法委员会  
第三工作组（投资人与国家间争端解决制度改革）  
第四十届会议  
2021年2月8日至12日，维也纳（线上）

## 投资人与国家间争端解决制度的可能改革

## 行为守则草案

## 秘书处的说明

## 目录

	页 次
一. 导言 .....	2
二. 行为守则草案——案文 .....	3



## 一. 导言

1. 本文件载列审裁员行为守则草案以及对拟议条款的评论。草案由投资争端解决中心秘书处和贸易法委员会秘书处共同编拟。对行为守则草案案文的全部评述可查阅 <https://uncitral.un.org/en/codeofconduct>。
2. 关于投资争端解决中心的背景资料表明，该中心结合其最近关于规则修正的建议，审议了仲裁员行为守则的问题。如本文件所示，还需结合贸易法委员会和投资争端解决中心在这一领域的共同努力，就制定行为守则的问题进行进一步讨论。
3. 关于贸易法委员会的背景资料表明，工作组同意同时讨论、阐明和制定多项可能的投资争端解决制度的改革方案（[A/CN.9/970](#)，第 81 段）。鉴于此，工作组决定就若干专题进行准备工作，包括与投资争端解决中心共同编拟行为守则。这项工作将包括在现行的投资争端解决制度中以及在投资争端解决制度可能建立的常设多边机制的范围内实行一部行为守则（[A/CN.9/970](#)，第 84 段）。
4. 在其 2019 年 10 月第三十八届会议上，工作组在与投资争端解决中心共同编拟的一份文件（[A/CN.9/WG.III/WP.167](#)）的基础上审议了这一事项。普遍支持制定一部行为守则，确定共同适用于投资争端法庭成员的各个方面，以及特别适用于专设成员和常设成员的各项要素（[A/CN.9/1004\\*](#)，第 51、68 段）。在审议改革方案制定情况的准备过程中，各国政府提交了改革建议，其中许多建议包括对行为守则的评论意见。
5. 拟议守则力求反映工作组迄今的审议情况（[A/CN.9/1004\\*](#)，第 51-78 段），同时考虑到守则应当具有约束力并载有具体规则而不是准则（[A/CN.9/1004\\*](#)，第 52、68 段）。守则载有适用的原则和详细规定，允许灵活处理不可预见的情形（[A/CN.9/1004\\*](#)，第 56、68 段）。
6. 此外，根据工作组的要求，守则列入了适用于仲裁员、法官和其他各类审裁员的标准（[A/CN.9/1004\\*](#)，第 55、68 段）。为此目的，守则中使用了“审裁员”这一广义术语，以确保其适用于所有审理投资争端案件的人员，不论其是仲裁员、废止委员会成员、上诉机制成员亦或双边或多边常设机制（常设法院）的法官。
7. 守则是在对载于投资条约的行为守则、适用于投资争端解决程序的仲裁规则以及国际法院的行为守则中的标准进行比较研究的基础上拟订的。守则还基于 [A/CN.9/WG.III/WP.167](#) 号文件所载投资争端解决中心秘书处和贸易法委员会秘书处的分析（另见 [A/CN.9/WG.III/WP.151](#) 号文件）。
8. 行为守则开篇一节界定相关术语（第 1 条），并述及守则的适用性（第 2 条）。第 3 条概述了审裁员的义务。守则所载各项规定将适用于所有审裁员。评述中提到了例外情况。此外，随着关于可能改革方案的工作进展到审裁员的甄选和任命，可能需要进一步调整守则。守则第 4 至 9 条详细阐明第 3 条中的原则和要求。守则要求每一位审裁员独立公正，避免利益冲突。其中包括对重复任命、多重角色（“双重身份”）以及涉案问题冲突的规范办法，并要求广泛披露情况。守则要求所有审裁员遵行最高廉洁和勤勉标准，包括公平、胜任、谦恭和高效。第九条规定了保密义务。关于面试和收费的第 10 条和第 11 条适用于

当事人指定审裁员的情形，其费用由当事人预先直接支付或通过仲裁机构支付。第 12 条涉及守则所载义务的实施。如果对强制执行采用替代或补充办法，如果咨询中心或其他机构被赋予执行守则的责任，或者如果将设立一个具有执行此类制裁的管辖权的常设法院，则可能需要进一步审议这些程序。

## 二. 行为守则草案——案文

9. 投资人与国家间争端解决审裁员行为守则草案案文如下：

### 第 1 条—定义

在本守则中：

1. “审裁员”系指仲裁员、国际特设委员会、废止委员会或上诉委员会成员，以及投资人与国家间争端解决常设机制法官；
2. “协理员”系指在审裁员的指导和监管下工作的人员，其协助审裁员处理具体案件任务，包括调查、文件审阅、起草以及程序中商定的其他有关任务；
3. “候选人”系指就审裁员的甄选和可能任命已被推荐或洽谈，但尚未被确认担任该职位的人员；
4. “投资人与国家间争端解决”（投资争端解决）系指解决涉及外国投资人与国家或区域经济一体化组织（经济一体化组织）、国家的任何下属部门、或国家或经济一体化组织的任何机构之间争端的机制，无论这些争端产生于投资条约、国内法还是争端各方达成的协定。

### 第 2 条—守则的适用

1. 本守则适用于在投资争端解决程序中担任审裁员的所有人员。审裁员应采取适当措施，确保其协理员了解并遵守本守则的相关规定。
2. 候选人就可能的任命被洽谈后，即必须遵守本守则的相关规定。

### 第 3 条—义务和责任

在任何时候，审裁员均应：

- (a) 独立公正，避免任何直接或间接利益冲突、不当行为、偏见和看似偏见；
- (b) 展现最高廉洁、公平和胜任标准；
- (c) 能够司职，并勤勉、谦恭、高效行事；
- (d) 遵守任何保密和不披露义务。

#### 第 4 条—独立公正

1. 审裁员在任何时候均应独立公正。
2. 尤其是，审裁员不得：
  - (a) 因自身利益、外部压力、政治考虑、公众呼声、忠于程序一方或惧怕批评而受到影响；
  - (b) 允许过去或当下在财务、商业、专业、家庭或社会方面的任何关系影响其行为或判断；
  - (c) 采取行动造成他人有能力影响其行为或判断的印象；
  - (d) 利用职务之便谋取任何个人或私人利益；或者
  - (e) 直接或间接承担义务或接受利益，从而干扰或看似干扰履行其职责。

#### 第 5 条—利益冲突：披露义务

1. 候选人和审裁员应避免任何直接或间接的利益冲突。候选人和审裁员应披露可能被合理地认为影响其独立性或公正性的任何利益、关系或事项。为此，候选人和审裁员应尽一切合理努力了解这些利益、关系和事项。
2. 根据第 1 款作出的披露应包括以下内容：
  - (a) 过去[五]年内与以下各方的任何专业、商业和其他重要关系：
    - (一) 当事各方[以及与当事各方有关的任何子公司、母公司或机构]；
    - (二) 当事人的法律顾问；
    - (三) 任何在程序中任职的现任或前任审裁员或专家；
    - (四) [对程序结果有直接或间接经济利益的任何第三方]；
  - (b) 在以下方面持有的任何直接或间接经济利益：
    - (一) 程序或程序结果；以及
    - (二) 行政程序、国内法院程序或其他合议庭或委员会程序，这些程序所涉及的问题可能需在投资争端解决程序中裁定；
    - (c) 候选人或审裁员曾经或目前作为律师、仲裁员、废止委员会成员、专家、[调解员]参与的所有投资争端[和其他[国际]仲裁]案件；以及
    - (d) 审裁员或候选人发表的所有著述[及其相关公开演讲]的清单。
3. 审裁员应负有根据本条迅速作出披露的持续义务。
4. 候选人和审裁员对是否应予披露有任何疑问的，应当选择予以披露。候选人和审裁员无须披露对其在法律程序中的作用有微不足道影响的利益、关系或事项。

## 第 6 条—对多种角色的限制

在就涉及相同当事人、[相同事实][和/或][同一条约]的事项行事的[X年内]，审裁员应[避免同时担任][披露其同时担任]法律顾问、专家证人、法官、代理人或以任何其他相关角色行事。

## 第 7 条—廉洁、公平和胜任

1. 审裁员应具有最高的廉洁公平标准。审裁员应确保平等对待各方当事人，每一方当事人应被给予陈述其案情的充分机会。
2. 审裁员不得就程序进行单方面接触。
3. 审裁员应能胜任，并应采取合理步骤以保持和提高履行职责所必需的知识、技能和资质。候选人只应接受其能胜任的任命。
4. 审裁员不得将其作出裁定的职能委托给其他任何人。

## 第 8 条—司职、勤勉、谦恭、高效

1. 在接受任何任命之前，审裁员应确保其有时间审理案件并及时作出所有裁定。一经获选，审裁员即应能够司职，并应在整个程序期间勤勉、迅速地履行其职责。审裁员应确保其专门为程序投入必要时间和精力，并拒绝承担有冲突的义务。审裁员进行程序应避免不必要延迟。
2. [审裁员应避免同时在[X]个以上待决投资争端解决程序中任职，以便及时下达裁定。]
3. 审裁员应准时履行其职责。
4. 审裁员应以谦恭、尊重和共同负责的态度对待当事人并相互对待，并应考虑当事人的最大利益。

## 第 9 条—保密

1. 审裁员不得：
  - (a) 披露或使用关于某一程序或从某一程序获得的任何非公开信息，但为该程序之目的除外；
  - (b) 披露或使用任何此类信息以谋取个人利益或为他人谋取利益，或对他人的利益造成不利影响；以及
  - (c) 披露投资争端解决法庭的审议情况或审裁员在审议期间表达的任何意见。
2. 审裁员不得在向当事人发送任何决定、裁定或裁决之前向其披露。审裁员不得公开披露任何尚未进入公共领域的决定、裁定或裁决[，且不得对其参与的任何决定、裁定或裁决发表评论]。

## 第 10 条—任命前的面试

1. 任命前的任何面试应仅限于讨论审裁员能否司职以及是否存在利益冲突。候选人不得讨论与程序中可能出现的与管辖权、程序或实质事项有关的任何问题。
2. [凡进行任命前面试的，均应在候选人被任命后向各方当事人充分披露。]

## 第 11 条—收费和费用

1. 与收费有关的任何讨论应在审裁机构组成后立即结束，并在可能情况下通过程序的管理实体将讨论情况传达给各方当事人。
2. 审裁员应保持程序所用时间和审裁员费用以及协理员花费时间和费用的准确书面记录。

## 第 12 条—行为守则的实施

1. 每一位审裁员和候选人均有义务遵守本守则的适用条款。
  2. 适用规则中的取消资格和除名程序应继续适用。
  3. [基于守则实施方式的其他备选案文。]
-



# Assemblée générale

Distr. limitée  
9 novembre 2020  
Français  
Original : anglais

**Commission des Nations Unies  
pour le droit commercial international**  
**Groupe de travail III (Réforme du règlement des  
différends entre investisseurs et États)**  
**Quarantième session**  
Vienne (en ligne), 8-12 février 2021

## Éventuelle réforme du règlement des différends entre investisseurs et États (RDIE)

### Projet de code de conduite

#### Note du Secrétariat

#### Table des matières

	<i>Page</i>
I. Introduction . . . . .	2
II. Texte du projet de code de conduite . . . . .	2



## I. Introduction

1. Le présent document contient un projet de code de conduite à l'intention des personnes appelées à trancher des différends, accompagné d'un commentaire des articles proposés. Le projet de texte a été élaboré conjointement par les secrétariats du Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI) et de la CNUDCI. On en trouvera un commentaire complet à l'adresse <https://uncitral.un.org/en/codeofconduct>.
2. S'agissant de l'historique des travaux, le CIRDI, pour sa part, a récemment envisagé l'élaboration d'un code de conduite destiné aux personnes appelées à trancher des différends dans le contexte des propositions d'amendement de ses règlements. Cette question a été laissée ouverte en attendant son examen dans le cadre des efforts conjoints menés par la CNUDCI et le CIRDI dans ce domaine, efforts dans lesquels s'inscrit le présent document.
3. Pour ce qui est de la CNUDCI, le Groupe de travail est convenu, d'examiner et de mettre au point plusieurs solutions de réforme possibles du RDIE simultanément ([A/CN.9/970](#), par. 81). En conséquence, il a décidé d'entreprendre des travaux préparatoires concernant un certain nombre de sujets, notamment l'élaboration d'un code de conduite, conjointement avec le CIRDI. Cette option de réforme serait envisagée à la fois dans le cadre du régime de RDIE actuel et dans l'optique d'un éventuel mécanisme multilatéral permanent de RDIE ([A/CN.9/970](#), par. 84).
4. Le Groupe de travail a examiné la question à sa trente-huitième session, en octobre 2019, en se fondant sur un document établi en collaboration avec le CIRDI ([A/CN.9/WG.III/WP.167](#)). Un appui général s'est dégagé en faveur de l'élaboration d'un code de conduite, et on a estimé qu'il faudrait, à cette fin, recenser les aspects qui s'appliqueraient uniformément aux membres des tribunaux de RDIE, et ceux qui différeraient selon que les destinataires seraient membres d'un tribunal ad hoc ou juges d'un organe permanent ([A/CN.9/1004\\*](#), par. 51 et 68). Dans la perspective des débats sur l'élaboration des options de réforme, les gouvernements ont présenté des propositions dont beaucoup mentionnaient l'adoption d'un code de conduite.
5. Le code proposé vise à tenir compte des délibérations menées à ce jour par le Groupe de travail ([A/CN.9/1004\\*](#), par. 51 à 78), notamment de l'avis selon lequel il devrait être contraignant et énoncer des règles concrètes plutôt que des lignes directrices ([A/CN.9/1004\\*](#), par. 52 et 68). Il prévoit des principes pertinents et des dispositions détaillées qui offrent une certaine souplesse pour faire face à des circonstances imprévues ([A/CN.9/1004\\*](#), par. 56 et 68).
6. En outre, comme l'a demandé le Groupe de travail, le code comporte des normes applicables aux arbitres, aux juges et aux autres personnes appelées à trancher des différends ([A/CN.9/1004\\*](#), par. 55 et 68). En conséquence, le terme générique « personnes appelées à trancher des différends » est employé dans le code, de manière à en garantir l'application à l'ensemble d'entre elles, qu'il s'agisse d'arbitres, de membres de comités d'annulation, de membres d'un mécanisme d'appel ou de juges siégeant dans le cadre d'un mécanisme bilatéral ou multilatéral permanent (tribunal permanent).
7. Le code a été élaboré à la lumière d'un examen comparatif des normes figurant dans les codes de conduite des traités d'investissement, les règlements d'arbitrage applicables au RDIE et les codes de conduite des tribunaux internationaux. Il se fonde également sur les analyses des secrétariats du CIRDI et de la CNUDCI présentées dans le document [A/CN.9/WG.III/WP.167](#) (voir aussi le document [A/CN.9/WG.III/WP.151](#)).
8. Le code de conduite comprend une première section qui en définit les termes clefs (art. premier) et le champ d'application (art. 2). L'article 3 donne une vue d'ensemble des obligations des personnes appelées à trancher des différends. Les dispositions du code s'appliquent à l'ensemble d'entre elles. Des exceptions sont indiquées dans le commentaire. Par ailleurs, il pourrait être nécessaire de modifier le

code à mesure de l'avancée des travaux sur une éventuelle réforme de la sélection et de la nomination des personnes appelées à trancher des différends. Les articles 4 à 9 traitent plus en détail des principes et des exigences qui figurent à l'article 3. Le code exige de toute personne appelée à trancher un différend qu'elle soit indépendante et impartiale et évite les conflits d'intérêt. Il énonce des règles sur les nominations à répétition, la multiplicité des rôles (« double casquette ») et les conflits de positions, et prévoit de larges obligations de déclaration. En outre, toutes les personnes appelées à trancher des différends doivent se tenir aux plus hautes normes d'intégrité et de diligence, y compris sur le plan de l'équité, de la compétence, de la courtoisie et de l'efficacité. L'article 9 porte sur l'obligation de confidentialité. Les articles 10 et 11, relatifs aux entretiens et aux honoraires, s'appliquent lorsque les personnes appelées à trancher des différends sont nommées par les parties et que leurs honoraires sont réglés au moyen d'avances versées par celles-ci, soit directement, soit par l'intermédiaire d'une institution arbitrale. L'article 12 traite de l'exécution des obligations prévues dans le code. Les procédures auxquelles il fait référence pourraient nécessiter un réexamen, si des options d'exécution alternatives ou supplémentaires étaient adoptées, si un centre consultatif ou un autre organisme était chargé de faire appliquer le code, ou si un tribunal permanent habilité à faire appliquer les sanctions prévues était créé.

## **II. Texte du projet de code de conduite**

9. Le texte du projet de code de conduite à l'intention des personnes appelées à trancher des différends entre investisseurs et États se lit comme suit :

### **Article premier – Définitions**

Aux fins du présent Code :

1. Le terme « personnes appelées à trancher des différends » désigne les arbitres, les membres de comités internationaux (qu'il s'agisse de comités ad hoc, d'annulation ou d'appel) et les juges d'un mécanisme permanent de règlement des différends entre investisseurs et États ;
2. Le terme « personnes fournissant une assistance » désigne les personnes travaillant sous la direction et le contrôle de personnes appelées à trancher des différends, qu'elles aident à accomplir des tâches portant spécifiquement sur les affaires, notamment la conduite de recherches, l'examen et la rédaction de documents, et d'autres tâches pertinentes convenues dans le cadre de la procédure ;
3. Le terme « personnes candidates » désigne les personnes dont on a proposé la sélection et l'éventuelle nomination en tant que personnes appelées à trancher des différends, ou qui ont été pressenties à cette fin, mais qui n'ont pas encore été confirmées dans ce rôle ;
4. Le terme « règlement des différends entre investisseurs et États » (RDIE) désigne tout mécanisme servant à résoudre les différends auxquels sont parties un investisseur étranger et un État ou une organisation d'intégration économique régionale, ou toute subdivision territoriale de l'État ou tout organisme de l'État ou de l'organisation d'intégration économique régionale, que ces différends surviennent dans le cadre d'un traité d'investissement, du droit interne ou d'une convention conclue entre les parties.

### **Article 2 – Application du Code**

1. Le présent Code s'applique à toutes les personnes appelées à trancher des différends. Celles-ci prennent des mesures appropriées pour faire en sorte que les personnes qui leur fournissent une assistance aient connaissance des dispositions du présent Code et s'y conforment.

2. Les personnes candidates doivent se conformer aux dispositions pertinentes du présent Code dès qu'elles sont pressenties en vue d'une éventuelle nomination.

### **Article 3 – Obligations et responsabilités**

À tout moment, les personnes appelées à trancher des différends :

- a) Sont indépendantes et impartiales, et évitent tout conflit d'intérêts direct ou indirect, toute irrégularité, et toute partialité réelle ou apparente ;
- b) Se tiennent aux plus hautes normes d'intégrité, d'équité et de compétence ;
- c) Sont disponibles et agissent avec diligence, courtoisie et efficacité ; et
- d) Se conforment à toute obligation de confidentialité et de non-communication de certaines informations.

### **Article 4 – Indépendance et impartialité**

1. Les personnes appelées à trancher des différends sont, à tout moment, indépendantes et impartiales.

2. Plus particulièrement, elles ne doivent pas :

- a) Se laisser influencer par leurs intérêts personnels, des pressions extérieures, des considérations de nature politique, des revendications publiques, leur loyauté envers une partie à la procédure, ou la crainte d'être critiquées ;
- b) Permettre que leurs relations financières, commerciales, professionnelles, familiales ou sociales, passées ou en cours, influencent leur conduite ou leur jugement ;
- c) Agir d'une manière qui donne l'impression que d'autres personnes sont à même d'influencer leur conduite ou leur jugement ;
- d) Se servir de leur position pour promouvoir des intérêts personnels ou privés ; ou
- e) Contracter une obligation ou accepter un avantage, de manière directe ou indirecte, qui entraverait, ou semblerait entraver, le bon exercice de leurs fonctions.

### **Article 5 – Conflits d'intérêts : obligation d'information**

1. Les personnes candidates et les personnes appelées à trancher des différends évitent tout conflit d'intérêts direct ou indirect. Elles déclarent tout intérêt, relation ou question qui pourrait raisonnablement être considéré comme préjudiciable à leur indépendance ou à leur impartialité. À cette fin, elles déploient tous les efforts raisonnables pour avoir connaissance de tels intérêts, relations et questions.

2. Les déclarations faites en application du paragraphe 1 couvrent notamment les éléments ci-après :

- a) Toute relation professionnelle, commerciale ou autre relation importante, ne datant pas de plus de [cinq] ans, avec :
  - i) Les parties [et toutes filiales, sociétés mères ou agences liées à celles-ci] ;
  - ii) Les conseils des parties ;
  - iii) Toute personne participant ou ayant participé à la procédure en tant que personne appelée à trancher le différend ou en tant qu'expert ;
  - iv) [Tout tiers ayant un intérêt financier direct ou indirect dans l'issue de la procédure] ;
- b) Tout intérêt financier direct ou indirect dans :
  - i) La procédure ou son issue ; ou

- ii) Une procédure administrative, une procédure juridictionnelle interne ou une autre procédure de groupe ou de comité touchant des questions qui peuvent être tranchées dans la procédure ;
  - c) Toutes les affaires de RDIE [et autres affaires d'arbitrage [international]] auxquelles la personne candidate ou la personne appelée à trancher le différend a participé ou participe en qualité de conseil, d'arbitre, de membre d'un comité d'annulation, d'expert, [ou de conciliateur ou de médiateur] ; et
  - d) Une liste de toutes les publications de la personne candidate ou de la personne appelée à trancher le différend, [ainsi que ses discours publics pertinents].
3. Les personnes appelées à trancher des différends sont continûment soumises à l'obligation d'information conformément au présent article.
4. En cas de doute sur l'opportunité d'une déclaration, les personnes candidates et les personnes appelées à trancher des différends devraient la faire. Elles ne sont pas tenues de déclarer des intérêts, relations ou autres questions dont l'incidence sur leur rôle dans la procédure serait sans importance.

#### **Article 6 – Limitation des rôles multiples**

Les personnes appelées à trancher des différends [s'abstiennent d'agir]/[font savoir qu'elles agissent] en qualité de conseil, de témoin expert, de juge, d'intermédiaire ou dans tout autre rôle pertinent, alors qu'elles sont intervenues [au cours des X années précédentes] sur des questions qui concernaient les mêmes parties, [les mêmes faits] [et/ou] [le même traité].

#### **Article 7 – Intégrité, équité et compétence**

1. Les personnes appelées à trancher des différends se tiennent aux plus hautes normes d'intégrité et d'équité. Elles veillent à ce que les parties soient traitées sur un pied d'égalité et à ce que chacune d'elles ait une possibilité adéquate de faire valoir ses droits et proposer ses moyens.
2. Les personnes appelées à trancher des différends s'abstiennent de tout échange *ex parte* au sujet de la procédure.
3. Les personnes appelées à trancher des différends prennent des mesures raisonnables pour entretenir et améliorer les connaissances, compétences et qualités nécessaires à l'exercice de leurs fonctions. Les personnes candidates ne doivent accepter de nominations qu'à des fonctions pour lesquelles elles sont compétentes.
4. Les personnes appelées à trancher des différends ne délèguent à personne leur fonction de prise de décision.

#### **Article 8 – Disponibilité, diligence, courtoisie et efficacité**

1. Avant d'accepter une nomination, les personnes candidates doivent s'assurer de leur disponibilité pour connaître de l'affaire et rendre toutes les décisions en temps voulu. Dès leur sélection, les personnes appelées à trancher des différends sont disponibles pour exercer leurs fonctions, et les exercent avec diligence et célérité tout au long de la procédure. Elles s'assurent de consacrer à la procédure le temps et les efforts nécessaires et refusent toute obligation concurrente. Elles conduisent la procédure de manière à éviter les retards inutiles.
2. [Les personnes appelées à trancher des différends s'abstiennent d'exercer leurs fonctions simultanément dans plus de [X] procédures de RDIE en cours, afin de pouvoir rendre des décisions en temps voulu.]
3. Les personnes appelées à trancher des différends exercent leurs fonctions avec ponctualité.

4. Les personnes appelées à trancher des différends agissent avec courtoisie et respect envers les parties, font preuve de confraternité les unes envers les autres, et ont à l'esprit le meilleur intérêt des parties.

#### **Article 9 – Confidentialité**

1. Les personnes appelées à trancher des différends ne :

a) Communiquent ni n'utilisent d'informations non publiques se rapportant à une procédure ou obtenues dans le cadre de celle-ci, sauf aux fins de la procédure en question ;

b) Communiquent ni ne diffusent ce type d'informations pour en retirer un avantage personnel ou un avantage pour autrui, ou pour nuire aux intérêts d'autrui ; et

c) Révèlent pas la teneur des délibérations d'un tribunal de RDIE, ou tout avis exprimé au cours des délibérations par une personne appelée à trancher un différend.

2. Les personnes appelées à trancher des différends ne révèlent aucune décision, aucun jugement ou aucune sentence aux parties avant de leur en donner notification. Elles ne révèlent publiquement aucune décision, aucun jugement ou aucune sentence avant leur passage dans le domaine public[ , et ne commentent aucune décision, aucun jugement ou aucune sentence auquel elles ont contribué].

#### **Article 10 – Entretiens préalables à la nomination**

1. Tout entretien préalable à la nomination se limite à une discussion sur la disponibilité de la personne candidate et l'absence de conflit la concernant. Les personnes candidates n'abordent aucune question de compétence, de procédure ou de fond susceptible d'être soulevée pendant la procédure.

2. [Si un entretien préalable à la nomination a lieu, le contenu doit en être entièrement communiqué aux parties dès la nomination de la personne candidate.]

#### **Article 11 – Honoraires et frais**

1. Toute discussion relative aux honoraires doit être conclue dès la constitution de l'organe chargé de trancher le différend et, si possible, être portée à l'attention des parties par l'entité administrant la procédure.

2. Les personnes appelées à trancher des différends conservent une trace précise et documentée du temps et des dépenses qu'elles consacrent à la procédure, et en font de même pour les personnes qui leur fournissent une assistance.

#### **Article 12 – Application du Code de conduite**

1. Les personnes appelées à trancher des différends et les personnes candidates sont tenues de se conformer aux dispositions du présent Code.

2. Les procédures de récusation et de révocation prévues dans les règlements pertinents continuent de s'appliquer.

3. [Autres options selon les modalités d'application du présent Code.]



# Генеральная Ассамблея

Distr.: Limited  
9 November 2020  
Russian  
Original: English

**Комиссия Организации Объединенных Наций  
по праву международной торговли  
Рабочая группа III (Реформирование системы  
урегулирования споров между инвесторами  
и государствами)  
Сороковая сессия  
Вена, онлайн, 8–12 февраля 2021 года**

## **Возможная работа по реформированию системы урегулирования споров между инвесторами и государствами (УСИГ)**

### **Проект кодекса поведения**

### **Записка Секретариата**

## **Содержание**

*Cmp.*

I.	Введение .....	2
II.	Текст проекта кодекса поведения .....	3



## I. Введение

1. В настоящем документе изложен проект кодекса поведения лиц, выносящих решения, с комментариями к предлагаемым статьям. Он является результатом совместной работы секретариатов МЦУИС и ЮНСИТРАЛ. С полным комментарием к тексту проекта кодекса поведения можно ознакомиться по адресу <https://uncitral.un.org/en/codeofconduct>.
2. Для справки в отношении МЦУИС следует отметить, что Центр рассмотрел вопрос о кодексе поведения лиц, выносящих решения, в контексте недавно представленных им предложений о внесении поправок в свой регламент. Вопрос о подготовке кодекса поведения был оставлен для дальнейшего обсуждения в рамках совместной работы МЦУИС и ЮНСИТРАЛ в этой области, как это отражено в настоящем документе.
3. Для справки в отношении ЮНСИТРАЛ следует отметить, что Рабочая группа решила обсудить, проанализировать и разработать одновременно несколько потенциальных решений по реформированию УСИГ ([A/CN.9/970](#), п. 81). В этой связи она постановила провести подготовительную работу по ряду тем, включая подготовку кодекса поведения совместно с МЦУИС. Эта работа будет охватывать разработку кодекса поведения в условиях нынешнего режима УСИГ и с учетом возможного создания постоянных многосторонних механизмов для УСИГ ([A/CN.9/970](#), п. 84).
4. Рабочая группа рассмотрела этот вопрос на своей тридцать восьмой сессии в октябре 2019 года на основе подготовленного совместно с МЦУИС документа ([A/CN.9/WG.III/WP.167](#)). Общую поддержку получило предложение разработать кодекс поведения, в котором были бы оговорены аспекты, которые имеют общее применение к членам третейского суда по УСИГ, а также содержались бы отдельные положения, касающиеся членов, назначаемых на основе *ad hoc*, и постоянных членов ([A/CN.9/1004\\*](#), pp. 51 и 68). В ходе подготовки к обсуждению вопроса о разработке возможных вариантов реформы правительства представили свои предложения по реформированию, многие из которых содержали замечания, касающиеся кодекса поведения.
5. В предлагаемом кодексе предпринята попытка отразить результаты обсуждений, состоявшихся на сегодняшний день в Рабочей группе ([A/CN.9/1004\\*](#), pp. 51–78), с учетом того, что кодекс должен носить обязательный характер и содержать не рекомендации, а конкретные правила ([A/CN.9/1004\\*](#), pp. 52 и 68). В нем предусмотрены применимые принципы и подробные положения, позволяющие проявлять гибкость при возникновении непредвиденных обстоятельств ([A/CN.9/1004\\*](#), pp. 56 и 68).
6. Также по просьбе Рабочей группы в кодекс включены правила, применимые к арбитрам, судьям и другим категориям лиц, выносящих решения ([A/CN.9/1004\\*](#), pp. 55 и 68). Поэтому в кодексе используется всеобъемлющий термин «лицо, выносящее решения», позволяющий обеспечить применение кодекса ко всем лицам, выносящим решения в рамках рассмотрения дел по УСИГ, независимо от того, являются ли они арбитрами, членами комитетов по аннулированию решений, членами апелляционного механизма или судьями в рамках двустороннего или многостороннего постоянного механизма (постоянного суда).
7. Кодекс подготовлен на основе сравнительного обзора стандартов, содержащихся в кодексах поведения, предусмотренных в международных инвестиционных договорах, арбитражных регламентах, применимых к УСИГ, и кодексах поведения для международных судов. В его основу положены также результаты аналитических исследований, проведенных секретариатами МЦУИС и ЮНСИТРАЛ, которые изложены в документе [A/CN.9/WG.III/WP.167](#) (см. также документ [A/CN.9/WG.III/WP.151](#)).

8. Настоящий кодекс поведения содержит начальный раздел, в котором содержатся определения соответствующих терминов (статья 1) и положения о применимости кодекса (статья 2). В статье 3 представлен обзор обязанностей лиц, выносящих решения. Включенные в кодекс положения будут применяться ко всем лицам, выносящим решения. Исключения указаны в комментарии. Кроме того, в кодекс, возможно, необходимо будет внести дополнительные корректировки по мере продвижения возможной работы по реформированию процедур выбора и назначения лиц, выносящих решения. В статьях 4–9 кодекса содержатся более развернутые положения, отражающие принципы и требования, изложенные в статье 3. В соответствии с кодексом все лица, выносящие решения, обязаны сохранять независимость и беспристрастность и не допускать возникновения коллизии интересов. В нем, в частности, регулируются такие вопросы, как повторное назначение, одновременное исполнение нескольких функций («совмещение должностей»), коллизия по предмету спора, а также определяются требования в отношении широкого раскрытия информации. В соответствии с кодексом все лица, выносящие решения, обязаны соблюдать самые высокие стандарты добросовестности и осмотрительности, в том числе справедливости, компетентности, корректности и эффективности. Статья 9 регулирует обязанность сохранять конфиденциальность. Статьи 10 и 11 о собеседованиях и гонорарах применяются в тех случаях, когда лица, выносящие решения, назначаются сторонами и их гонорары выплачиваются сторонами авансом либо напрямую, либо через арбитражное учреждение. Статья 12 касается обеспечения исполнения обязательств, предусмотренных кодексом. Рассмотрение таких процедур, возможно, необходимо будет продолжить, если будут приняты альтернативные или дополнительные варианты обеспечения исполнения, если ответственность за обеспечение соблюдения кодекса будет возложена на какой-либо консультативный центр или другой орган, или если будет создан постоянный суд, в компетенцию которого будет входить применение соответствующих санкций.

## **II. Текст проекта кодекса поведения**

9. Текст проекта кодекса поведения для лиц, выносящих решения в рамках урегулирования споров между инвесторами и государством, гласит следующее:

### **Статья 1. Определения**

Для целей настоящего Кодекса:

1. «лица, выносящие решения» — это арбитры, члены международных специальных комитетов, комитетов по аннулированию решений или апелляционных комитетов, а также судьи в составе постоянного механизма урегулирования споров между инвесторами и государствами;
2. «помощники» — это лица, работающие под руководством и контролем лиц, выносящих решения, и оказывающие им помощь в решении задач, связанных с конкретными делами, включая проведение исследований, рассмотрение документов, составление проектов документов и выполнение других соответствующих поручений, согласованных в рамках разбирательства;
3. «кандидаты» — это лица, которые были предложены или с которыми были установлены контакты в целях отбора и возможного назначения в качестве лиц, выносящих решения, но которые еще не утверждены в этом качестве;
4. «урегулирование споров между инвесторами и государством» (УСИГ) означает механизм урегулирования споров, затрагивающих иностранного инвестора и государство или организацию региональной экономической интеграции (ОРЭИ), или любую входящую в состав государства административную единицу, или учреждение государства или ОРЭИ, независимо от того, возникают ли они в связи с инвестиционным договором, внутренним законодательством или соглашением сторон в споре.

## **Статья 2. Применение Кодекса**

1. Настоящий Кодекс применяется ко всем лицам, исполняющим обязанности лиц, выносящих решения в рамках процедур УСИГ. Лица, выносящие решения, принимают необходимые меры для ознакомления своих помощников с соответствующими положениями настоящего Кодекса и обеспечения соблюдения ими этих положений.
2. Кандидаты обязаны соблюдать соответствующие положения Кодекса, как только с ними устанавливается контакт в связи с возможным назначением.

## **Статья 3. Обязанности и ответственность**

Лица, выносящие решения, в любой момент времени:

- a) сохраняют независимость и беспристрастность и избегают любой прямой или косвенной коллизии интересов, неподобающего поведения, предвзятости и видимости предвзятости;
- b) демонстрируют самый высокий уровень добросовестности, справедливости и компетентности;
- c) готовы к исполнению своих обязанностей и действуют осмотрительно, корректно и эффективно;
- d) соблюдают любые обязательства в отношении сохранения конфиденциальности и неразглашения информации.

## **Статья 4. Независимость и беспристрастность**

1. Лица, выносящие решения, в любой момент времени действуют независимо и беспристрастно.
2. В частности, лица, выносящие решения, не должны:
  - a) поддаваться влиянию, обусловленному корыстными интересами, внешним давлением, политическими соображениями, требованиями общественности, лояльным отношением к одной из сторон разбирательства или страхом критики;
  - b) допускать влияния на их поведение или суждения каких-либо имевших место ранее или нынешних финансовых, деловых, профессиональных, семейных или социальных отношений;
  - c) совершать действия, создающие впечатление, что другие лица способны влиять на их поведение или суждения;
  - d) использовать свое положение для продвижения любых личных или частных интересов; или
  - e) прямо или косвенно принимать на себя обязательства или получать выгоду, которые могут или, как представляется, будут препятствовать выполнению ими своих обязанностей.

## **Статья 5. Коллизия интересов: обязательства по раскрытию информации**

1. Кандидаты и лица, выносящие решения, избегают любой прямой или косвенной коллизии интересов. Они раскрывают информацию о любых интересах, отношениях или вопросах, которые, как можно разумно предполагать, влияют на их независимость или беспристрастность. Для этого кандидаты и лица, выносящие решения, прилагают все разумные усилия к тому, чтобы узнать о существовании таких интересов, отношений и вопросов.
2. В соответствии с пунктом 1 раскрытию подлежит, в частности, информация:

- а) о любых профессиональных, деловых и других существенных отношениях, имевших место за последние [пять] лет, с:
- i) сторонами [и любыми дочерними компаниями, материнскими компаниями или агентствами, связанными со сторонами];
  - ii) юрисконсультом сторон;
  - iii) любыми нынешними или назначенными в прошлом лицами, выносящими решения, или экспертами, участвующими в разбирательстве;
  - iv) [любой третьей стороной, имеющей прямую или косвенную финансово-заинтересованность в результатах разбирательства];
  - b) о любой прямой или косвенной финансовой заинтересованности в:
  - i) разбирательстве или его результатах; и
  - ii) административном производстве, разбирательстве в национальном суде или другом разбирательстве, проводимом коллегией или комитетом, по вопросам, которые могут быть урегулированы в рамках процедур УСИГ;
  - c) о всех делах по УСИГ [и других [международных] арбитражных делах], в которых кандидат или лицо, выносящее решения, принимал или принимает участие в качестве советника, арбитра, члена комитета по аннулированию решений, эксперта, [посредника и медиатора]; и
  - d) о всех публикациях лица, выносящего решение, или кандидата [и их соответствующих публичных выступлений].

3. Лица, выносящие решения, обязаны всегда незамедлительно раскрывать информацию в соответствии с настоящей статьей.

4. При наличии сомнений в необходимости раскрытия информации, кандидатам и лицам, выносящим решения, следует отдавать предпочтение раскрытию информации. Кандидаты и лица, выносящие решения, не обязаны раскрывать информацию об интересах, отношениях или вопросах, влияние которых на исполнение их функций будет несущественным.

#### **Статья 6. Ограничение на одновременное выполнение нескольких функций**

Лица, выносящие решения, [воздерживаются от выполнения обязанностей]/[сообщают, что они выполняют обязанности] юрисконсульта, свидетеля-эксперта, судьи, представителя или выполнения любой другой соответствующей функции [одновременно с вынесением решений] [в течение X лет с момента вынесения решений] по вопросам, затрагивающим те же стороны, [те же фактические обстоятельства] [и/или] [тот же международный договор].

#### **Статья 7. Добросовестность, справедливость и компетентность**

1. Лица, выносящие решения, соблюдают самые высокие стандарты добросовестности и справедливости. Они обеспечивают равное отношение к сторонам и предоставление каждой стороне разумной возможности для изложения своей позиции.

2. Лицо, выносящее решения, не вступает в контакты *ex parte* в связи с разбирательством.

3. Лица, выносящие решения, действуют компетентно и принимают разумные меры для поддержания и повышения уровня знаний, навыков и качеств, необходимых им для выполнения своих обязанностей. Кандидатам следует принимать только те назначения, для которых они обладают необходимой компетенцией.

4. Лица, выносящие решения, не делегируют свои обязанности по принятию решений никакому другому лицу.

## **Статья 8. Готовность принять назначение, осмотрительность, корректность и эффективность**

1. Прежде чем принять назначение, лица, выносящие решения, принимают меры к тому, чтобы обеспечить готовность рассматривать дело и своевременно принимать все решения. После своего избрания лица, выносящие решения, должны быть готовы к исполнению своих обязанностей и должны исполнять их осмотрительно и оперативно на протяжении всего разбирательства. Лица, выносящие решения, принимают меры к тому, чтобы посвятить необходимое время и усилия проведению разбирательства и чтобы отказаться от конкурирующих обязательств. Они проводят разбирательство, стремясь избежать необоснованных задержек.
2. [Для обеспечения своевременного принятия решений лица, выносящие решения, воздерживаются от одновременного участия в рассмотрении более чем [X] дел по УСИГ.]
3. Лица, выносящие решения, пунктуально исполняют свои обязанности.
4. Лица, выносящие решения, действуют корректно, с уважением и с соблюдением принципа коллегиальности по отношению к сторонам и друг к другу и учитывают наилучшие интересы сторон.

## **Статья 9. Конфиденциальность**

1. Лица, выносящие решения, не допускают:
  - a) раскрытия или использования любой не подлежащей разглашению информации, касающейся или полученной в ходе разбирательства, за исключением случаев, когда это служит целям такого разбирательства;
  - b) раскрытия или использования любой такой информации с целью получения личной выгоды или выгоды для других лиц или с целью ущемления интересов других лиц; и
  - c) раскрывать информацию о прениях в третейском суде по делам УСИГ или любых мнениях, высказанных лицом, выносящим решения, в ходе таких прений.
2. Лица, выносящие решения, не раскрывают сторонам информацию ни о каких решениях, постановлениях или арбитражных решениях до того, как они будут доведены до их сведения в официальном порядке. Они не предают гласности никакое решение, постановление или арбитражное решение до тех пор, пока они не становятся общедоступными [, и они не комментируют никакое решение, постановление или арбитражное решение, в принятии которого они участвовали].

## **Статья 10. Собеседования, предшествующие назначению**

1. Любое собеседование, предшествующее назначению, ограничивается обсуждением вопросов, касающихся готовности кандидата принять назначение и отсутствия коллизии интересов. Кандидаты не обсуждают никакие вопросы, касающиеся юрисдикции, процедуры или существа дела, которые могут возникнуть в ходе разбирательства.
2. [Если перед назначением проводится какое-либо собеседование, то в случае назначения кандидата сторонам раскрывается вся информация о таком собеседовании.]

## **Статья 11. Гонорары и расходы**

1. Любое обсуждение вопроса о гонорарах проводится сразу после образования органа для вынесения решения, и, по возможности, соответствующая информация доводится до сведения сторон через учреждение, управляющее разбирательством.

2. Лица, выносящие решения, ведут точный и подкрепляемый документами учет времени, затраченного на процессуальные действия, и своих расходов, а также времени и расходов своих помощников.

**Статья 12. Обеспечение соблюдения Кодекса поведения**

1. Все лица, выносящие решения, и кандидаты обязаны соблюдать применимые положения настоящего кодекса.
2. Процедуры дисквалификации и отстранения, предусмотренные применимыми правилами, продолжают применяться.
3. [Другие варианты, в зависимости от способов осуществления кодекса.]



# Asamblea General

Distr. limitada  
9 de noviembre de 2020  
Español  
Original: inglés

**Comisión de las Naciones Unidas para  
el Derecho Mercantil Internacional**  
**Grupo de Trabajo III (Reforma del Sistema de Solución  
de Controversias entre Inversionistas y Estados)**  
**40º período de sesiones**  
Viena (en línea), 8 a 12 de febrero de 2021

## Possible reforma del sistema de solución de controversias entre inversionistas y Estados (SCIE)

### Proyecto de código de conducta

#### Nota de la Secretaría

	<i>Página</i>
I. Introducción .....	2
II. Proyecto de código de conducta: texto .....	3



## I. Introducción

1. El presente documento incluye un proyecto de código de conducta para decisores, con un comentario sobre los artículos propuestos. El documento fue preparado conjuntamente por las Secretarías del CIADI y de la CNUDMI. Puede consultarse el comentario íntegro sobre el texto del proyecto de código de conducta en el sitio web <https://uncitral.un.org/es/codeofconduct>.
2. A modo de antecedentes relativos al CIADI, el Centro ha examinado la cuestión referida a un código de conducta para decisores en sus recientes propuestas de modificación de las reglas. La elaboración de un código de conducta se dejó para ulteriores deliberaciones en el contexto de los esfuerzos conjuntos de la CNUDMI y el CIADI en esta esfera, como se refleja en el presente documento.
3. A modo de antecedentes relativos a la CNUDMI, el Grupo de Trabajo convino en que examinaría, elaboraría y desarrollaría simultáneamente múltiples posibles soluciones de reforma del sistema de SCIE ([A/CN.9/970](#), párr. 81). En vista de ello, decidió comenzar una labor preparatoria sobre varios temas, incluida la preparación de un código de conducta con el CIADI. Esta labor abarcaría la aplicación de un código de conducta en el actual régimen de la SCIE y en el contexto de posibles mecanismos multilaterales de SCIE de carácter permanente ([A/CN.9/970](#), párr. 84).
4. El Grupo de Trabajo examinó la cuestión en su 38º período de sesiones, celebrado en octubre de 2019, sobre la base de un documento preparado por el CIADI ([A/CN.9/WG.III/WP.167](#)). Se expresó apoyo en general por que se preparara un código de conducta y se determinaron los aspectos que serían aplicables por igual a todos los miembros de los tribunales de SCIE, así como los aspectos en que habría diferencias entre los miembros *ad hoc* y los miembros permanentes ([A/CN.9/1004\\*](#), párrs. 51 y 68). Los Gobiernos han presentado propuestas de reforma con miras a preparar las deliberaciones sobre el desarrollo de las opciones de reforma, y muchas de esas propuestas incluyen comentarios sobre un código de conducta.
5. El código propuesto trata de reflejar las deliberaciones mantenidas por el Grupo de Trabajo hasta la fecha ([A/CN.9/1004\\*](#), párrs. 51 a 78), teniendo en consideración que el código debería ser vinculante y contener normas concretas en vez de lineamientos generales ([A/CN.9/1004\\*](#), párrs. 52 y 68). Enuncia principios aplicables y disposiciones detalladas que prevén la flexibilidad necesaria para hacer frente a circunstancias imprevistas ([A/CN.9/1004\\*](#), párrs. 56 y 68).
6. Asimismo, como solicitó el Grupo de Trabajo, el código incluye normas que son aplicables a los árbitros, los jueces y otros tipos de decisores ([A/CN.9/1004\\*](#), párrs. 55 y 68). Con tal fin, en el código se utiliza el término general “decisor” para garantizar que se aplique a todas aquellas personas que resuelvan casos de SCIE, con independencia de que sean árbitros, miembros de una comisión de anulación de laudos, miembros de un mecanismo de apelación o jueces de un mecanismo bilateral o multilateral permanente (órgano jurisdiccional permanente).
7. El código se ha preparado a partir de un examen comparado de las normas que figuran en los códigos de conducta de los tratados de inversión, las reglas de arbitraje aplicables a la SCIE y los códigos de conducta de los órganos jurisdiccionales internacionales. También se basa en los análisis que han realizado las Secretarías del CIADI y la CNUDMI, que figuran en el documento [A/CN.9/WG.III/WP.167](#) (véase también el documento [A/CN.9/WG.III/WP.151](#)).
8. El presente código de conducta contiene una sección inicial en la que se definen los términos pertinentes (art. 1) y se establece la aplicabilidad del código (art. 2). El artículo 3 establece en líneas generales las obligaciones de los decisores. Las disposiciones incluidas en el código se aplicarían a todos los decisores. En el comentario se mencionan las excepciones. Asimismo, quizás será necesario seguir adaptando el código a medida que avancen los trabajos sobre las posibles reformas en la selección y el nombramiento de los decisores. Los artículos 4 a 9 del código desarrollan los principios y las obligaciones que se enuncian en el artículo 3. El código exige que todo

decisor sea independiente e imparcial y evite los conflictos de intereses. En él se regulan la reiteración de nombramientos de las mismas personas, el desempeño de varias funciones (dualidad de funciones) y la predisposición doctrinal y se exige al decisor que comunique una gran cantidad de información. El código exige a todos los decisores que observen el más alto grado de integridad y diligencia, así como de equidad, competencia, cortesía y eficiencia. El artículo 9 regula el deber de confidencialidad. Los artículos 10 y 11, relativos a las entrevistas y a los honorarios, se aplican en los casos en que las partes nombren a los decisores y los honorarios de estos sean sufragados con cargo a pagos anticipados de las partes, ya sea directamente o a través de una institución arbitral. El artículo 12 trata del cumplimiento de las obligaciones establecidas en el código. Tal vez sea necesario establecer los procedimientos correspondientes si se adoptan opciones alternativas o adicionales para hacer cumplir el código, si se atribuye a un centro de asesoramiento o a otro órgano la responsabilidad de hacer cumplir el código o si se estableciera un órgano jurisdiccional permanente con competencia para ejecutar las sanciones contempladas.

## **II. Proyecto de código de conducta: texto**

9. El texto del proyecto de código de conducta para decisores en la solución de controversias entre inversionistas y Estados tiene el siguiente tenor:

### **Artículo 1. Definiciones**

A los efectos del presente Código:

1. Por “decisores” se entenderá los árbitros, los miembros de comisiones internacionales *ad hoc*, de anulación de laudos o de apelación y los jueces de un mecanismo permanente para la solución de controversias entre inversionistas y Estados;
2. Por “asistentes” se entenderá las personas que trabajen bajo la dirección y el control de los decisores, a los cuales presten asistencia en tareas referidas a casos específicos, como la investigación, el examen de documentos, la redacción de documentos y otros encargos pertinentes convenidos en el proceso;
3. Por “candidatos” se entenderá las personas a las cuales se haya propuesto su selección y posible nombramiento como decisores o con las cuales se haya contactado con tales fines pero a las cuales todavía no se haya confirmado en esa función;
4. Por “solución de controversias entre inversionistas y Estados” (SCIE) se entenderá todo mecanismo que resuelva las controversias en que intervengan un inversionista extranjero y un Estado o una organización regional de integración económica, o cualquier subdivisión política del Estado o un organismo del Estado o de la organización regional de integración económica, y que se planteen con arreglo a un tratado de inversión, al derecho interno o a un acuerdo de las partes en la controversia.

### **Artículo 2. Aplicación del Código**

1. El presente Código se aplica a todas las personas que ejerzan de decisores en procesos de SCIE. Los decisores adoptarán las medidas apropiadas para garantizar que sus asistentes conozcan y cumplan las disposiciones pertinentes del presente Código.
2. Los candidatos deben cumplir las disposiciones pertinentes del Código desde el momento en que se establece contacto con ellos en relación con un posible nombramiento.

### **Artículo 3. Obligaciones y responsabilidades**

En todo momento los decisores:

- a) serán independientes e imparciales y evitarán los conflictos de intereses directos o indirectos, las conductas indebidas, los sesgos o las apariencias de sesgo;
- b) observarán el más alto grado de integridad, equidad y competencia;

- c) estarán disponibles y actuarán con diligencia, cortesía y eficiencia;
- d) cumplirán las obligaciones en materia de confidencialidad y no revelación de información.

#### **Artículo 4. Independencia e imparcialidad**

1. Los decisores serán independientes e imparciales en todo momento.
2. En particular, los decisores no:
  - a) se dejarán influir por los intereses propios, las presiones externas, las consideraciones políticas, la opinión pública, la lealtad a una parte en el proceso o el temor a ser criticados;
  - b) permitirán que ninguna relación financiera, empresarial, profesional, familiar o social pasada o actual influya en su conducta o su juicio;
  - c) adoptarán medidas que den la impresión de que existen otras personas en condiciones de influir en su conducta o juicio;
  - d) utilizarán su posición para favorecer intereses personales o privados; o
  - e) contraerán una obligación o aceptarán un beneficio, de manera directa o indirecta, que interfiera, o parezca interferir, en el cumplimiento de sus obligaciones.

#### **Artículo 5. Conflictos de intereses: obligaciones en materia de información**

1. Los candidatos y los decisores evitarán todo conflicto de intereses directo o indirecto. Comunicarán todo interés, relación o asunto que pueda considerarse razonablemente que afecta a su independencia o imparcialidad. Con tal fin, los candidatos y los decisores harán todos los esfuerzos que sean razonables por tomar conocimiento de esos intereses, relaciones y asuntos.
2. Con arreglo al párrafo 1 deberá comunicarse la siguiente información:
  - a) las relaciones profesionales, empresariales y demás relaciones importantes que se hayan mantenido en los últimos [cinco] años con:
    - i) las partes [y cualquier empresa subsidiaria, empresa matriz u organismo que guarde relación con las partes];
    - ii) los letrados de las partes;
    - iii) los decisores o los peritos que intervengan o hayan intervenido en el proceso;
    - iv) [los terceros que tengan un interés financiero directo o indirecto en el resultado del proceso];
  - b) los intereses financieros directos o indirectos que se tengan en:
    - i) el proceso o en su resultado; y
    - ii) un proceso administrativo, un proceso judicial nacional o cualquier otro proceso sustanciado ante un órgano o comisión en el que se analicen cuestiones sobre las cuales tal vez haya pronunciamiento en el proceso de SCIE;
  - c) todos los casos de SCIE [y otros casos de arbitraje [internacional]] en los que el candidato o el decisor haya intervenido o intervenga en la actualidad en calidad de letrado, árbitro, miembro de la comisión de anulación del laudo, perito, [conciliador y mediador]; y
  - d) una lista de todas las publicaciones del decisor o candidato [y de los discursos pertinentes que hayan pronunciado en público].
3. Los decisores tendrán la obligación permanente de comunicar sin demora la información prevista en el presente artículo.
4. En el caso de que los candidatos y los decisores alberguen dudas sobre la conveniencia de comunicar alguna información, deberían pecar de celo y comunicarla.

Los candidatos y los decisores no tienen la obligación de comunicar los intereses, las relaciones o los asuntos cuya relevancia para su función en el proceso sea trivial.

#### **Artículo 6. Límite al desempeño de varias funciones**

Los decisores [se abstendrán de ejercer]/[comunicarán que han ejercido] de letrado, perito, juez, agente o cualquier otra función pertinente al mismo tiempo en que [en los X años anteriores al momento en que] intervengan en asuntos que impliquen a las mismas partes, [los mismos hechos] [y/o] [el mismo tratado].

#### **Artículo 7. Integridad, equidad y competencia**

1. Los decisores observarán el más alto grado de integridad y equidad. Velarán por que se trate a las partes con igualdad y se dé a cada una de las partes una oportunidad razonable de hacer valer sus derechos.
2. Los decisores no estarán en contacto con una parte a petición de esta a propósito del proceso.
3. Los decisores actuarán con competencia y adoptarán medidas razonables para mantener y mejorar los conocimientos, las aptitudes y las cualidades necesarias para cumplir sus obligaciones. Los candidatos deberían aceptar únicamente los nombramientos para los cuales sean competentes.
4. Los decisores no delegarán su función decisoria en ninguna otra persona.

#### **Artículo 8. Disponibilidad, diligencia, cortesía y eficiencia**

1. Antes de aceptar un nombramiento, los decisores se asegurarán de su disponibilidad para conocer del caso y dictar todas las decisiones oportunamente. Una vez seleccionados, los decisores estarán disponibles para cumplir sus obligaciones y las cumplirán de manera diligente y expeditiva a lo largo del proceso. Los decisores se asegurarán de que dedican el tiempo y los esfuerzos necesarios al proceso y rechazarán las obligaciones concurrentes. Dirigirán las actuaciones con miras a evitar demoras innecesarias.
2. [Los decisores se abstendrán de intervenir en más de [X] procesos de SCIE pendientes al mismo tiempo a fin de dictar las decisiones oportunamente.]
3. Los decisores serán puntuales en el desempeño de sus funciones.
4. Los decisores actuarán de manera cortés, respetuosa y colegiada ante las partes y entre sí y tendrán presentes los intereses de las partes.

#### **Artículo 9. Confidencialidad**

1. Los decisores no:
  - a) divulgarán ni utilizarán información que no sea pública y que guarde relación con un proceso, o se haya adquirido a partir de un proceso, salvo a los fines de ese proceso;
  - b) divulgarán ni utilizarán esa información para conseguir una ventaja para sí o para otras personas o para perjudicar los intereses de otras personas; ni
  - c) divulgarán las deliberaciones mantenidas por un tribunal de SCIE ni las opiniones expresadas por un decisor durante las deliberaciones.
2. Los decisores no divulgarán las decisiones, resoluciones o laudos a las partes antes de practicar la notificación dirigida a ellas. No divulgarán públicamente las decisiones, resoluciones o laudos hasta que formen parte del dominio público [ni harán ningún comentario sobre las decisiones, resoluciones o laudos en que hayan participado].

#### **Artículo 10. Entrevistas previas al nombramiento**

1. Las entrevistas previas al nombramiento se limitarán a abordar la disponibilidad del decisor y la ausencia de conflictos. Los candidatos no tratarán ninguna cuestión referida a asuntos de competencia, procedimiento o fondo que puedan plantearse durante el proceso.

2. [Si tiene lugar una entrevista previa al nombramiento, deberá comunicarse su contenido íntegro a todas las partes en el momento en que se nombre al candidato.]

#### **Artículo 11. Honorarios y gastos**

1. Toda discusión sobre los honorarios deberá concluir con un acuerdo inmediatamente después de que se haya constituido el órgano decisor y, cuando sea posible, se comunicará el acuerdo a las partes por conducto de la entidad que administre el proceso.

2. Los decisores llevarán un registro preciso y documentado del tiempo que dediquen al proceso y de sus gastos, así como del tiempo y los gastos de sus asistentes.

#### **Artículo 12. Cumplimiento del Código de Conducta**

1. Todo decisor y candidato tiene la obligación de cumplir las disposiciones aplicables del presente Código.

2. Los procedimientos de recusación y destitución establecidos en las reglas aplicables seguirán siendo de aplicación.

3. [Otras opciones basadas en el medio de aplicación del Código.]

---